مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

السنة التاسعة عشرة – العدد 59 – 30-7-2024م

Volume 19th - issue no. 59 - 30/7/2024

Pages: 251 - 272 الصفحات: 251 - 272

عوامل التأثير في منهجية صياغة التخريج

FACTORS INFLUENCING THE SYSTEM OF TERMING AUTHENTICATION (OF HADEETH)

أ. د. عبد الله بن محمد مدني بن حافظ

Professor Abdullah Bin Muhammad Madani Bin Hafidh

الأستاذ بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية

Professor in the College of Noble Hadeeth and Islamic Studies in The Islamic University of Madinatul-Munawwarah, Kingdom of Saudi Arabia

Email: dr.a.mdni.hafez@windowslive.com

اعتمادات

أ. د. عبد الله بن محمد مدني بن حافظ
الأستاذ بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية

Professor Abdullah bin Muhammad Madani bin Hafidh
Professor In The College Of Noble Hadeeth And Islamic Studies In The Islamic University
Of Madinatul-Munawwaroh, Kingdom Of Saudi Arabia
dr.a.mdni.hafez@windowslive.com

عوامل التأثير في منهجية صياغة التخريج

FACTORS INFLUENCING THE SYSTEM OF TERMING AUTHENTICATION (OF HADEETH)

ملخص البحث

الحمـد لله رب العالميـن والصلاة والسلام على نبيه الأمين وآله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

تعد صياغة التخريج أهم ناتج لوظائف المخرج، وتتباين صياغة الباحثين ضعفاً وقوة بسبب العوامل المؤثرة في تحرير صياغة مكتملة العناصر وفق منهج المحدثين في الصياغة الصحيحة، وإبـراز تلك العوامـل المؤثرة في الصياغة سيوضـح جوانب الضعف والقوة ممـا سيعين المُخَرِّج للوصول إلى صياغة علمية سليمة من الضعف، والإشكالات، فلاح لي أن أكتب هذا البحث بعنوان:

عوامل التأثير في منهجية صياغة التخريج.

موضوع البحث: عوامل التأثير في منهجية صياغة التخريج.

مشـكلة البحث: تباين صياغة المخرجين قـوة وضعفاً وهو أثر مشهود بسبب الاختلاف في مراعاة منهجية الصياغة السليمة.

أهداف البحث:

إبـراز العوامـل المؤثرة في بناء الصياغة العلمية في تخريـج الأحاديث للوصول إلى صياغة علمية صحيحة.

بيان أسباب الضعف والقوة في صياغة تخريج الأحاديث.

الإشارة إلى دقة منهجية المحدثين في صياغة التخريج.

خطـة البحـث: قسمت البحث إلــى مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة، ثـم فهرس المصادر، وفهرس المحتويات.

المنهــج المتبــع فــي البحث: اتبــع الباحث في جمــع المــادة ودراستها المنهــج الاستقرائي التحليلي.

الكلمات الافتتاحية: صياغة – تخريج – منهجية – عوامل – مؤثرات.

Abstract

All praises belong to Allah, may His peace and blessings be upon his prophet, his households and upon his followers till hereafter.

Terming authentication (of Hadith) is the most important outcome of authenticators' (of hadith) efforts. Varying terms among scholars is caused by different factors. Exposing these factors will clarify the aspects of weakness and authenticity which will enable the authenticator to arrive at a sound academic terminology. Hence, it dawned upon me to write this thesis titled: Factors influencing the system of terming authentication (of Hadeeth).

Research Topic: Factors influencing the system of terming authentication (of Hadeeth)

Research Problem: Variation in the phrasing of collectors (of Hadeeth) in strength and weakness and this is witnessed impact due to the difference in following a safe phrasing methodology.

Aims of Research:

Highlighting the factors influencing the establishment of academic phrasing of authentication of Hadeeths to attain a sound academic phrasing,

Explaining the reasons for weakness and strength (of Hadeeth) in phrasing hadeeths authentication,

Pointing out the deep methodology of the scholars of hadeeth in phrasing authentication (of hadeeth),

Thesis Outline: I sectioned the thesis into introduction, four chapters and conclusion, then the reference table, and the table of contents.

Adopted Methodology in the research: The researcher applied the inductive and analytical approach in collating the topic and its study.

Keywords: Phrasing – Authentication – Methodology – Factors - Influencing

مقدمة

الحمـد لله رب العالميـن والصلاة والسلام على نبيه الأمين وآله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

تعد صياغة التخريج أهم ناتج لوظائف المخرج، وتتباين صياغة الباحثين ضعفاً وقوة بسبب العوامل المؤثرة في تحرير صياغة مكتملة العناصر وفق منهج المحدثين في الصياغة الصحيحة، وإبـراز تلك العوامـل المؤثرة في الصياغة سيوضـح جوانب الضعف والقوة ممـا سيعين المُخَرِّج للوصول إلى صياغة علمية سليمة من الضعف، والإشكالات، فلاح لي أن أكتب هذا البحث بعنوان:

عوامل التأثير في منهجية صياغة التخريج.

موضوع البحث: عوامل التأثير في منهجية صياغة التخريج.

مشكلة البحث:

تبايـن صياغـة المخرجين قوة وضعفـاً أمر مشهـود بسبب الاختلاف فـي مراعاة منهجية الصياغـة السليمـة، فرب جهد يبذله المخـرج ثم تقصر عباراته في تحريـر الصياغة، فلا يبرز جهده، لضعف مراعاة العوامل المؤثرة في صياغة التخريج.

أهداف البحث:

إبـراز العوامـل المؤثرة في بناء الصياغة العلمية في تخريـج الأحاديث للوصول إلى صياغة علمية صحيحة.

بيان أسباب الضعف والقوة في صياغة تخريج الأحاديث.

الإشارة إلى دقة منهجية المحدثين في صياغة التخريج.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتوطئة، وأربعة مطالب:

المطلب الأول: عوامل التأثير العامة في منهجية صياغة التخريج.

المطلب الثاني: عوامل التأثير المتعلقة بحكاية الأسانيد.

المطلب الثالث: عوامل التأثير المتعلقة بحكاية المتون.

المطلـب الرابع: عوامل التأثير المتعلقة بحكاية المتابعات والشواهد والحكم على الروايات، ثم الخاتمة، ثم فهرس المصادر، وفهرس المحتويات.

المنهج المتبع في البحث:

اتبع الباحث في جمع المادة ودراستها المنهج الاستقرائي التحليلي.

الدراسات السابقة

يعـد موضوع صياغـة التخريج من الموضوعـات المتأخرة، قليلة التصنيـف، فلم أقف على تصنيـف مستقل لمتقـدم فيه، وإنما صنف فيه مؤخراً، وتتناثر مادتـه في كتب التخريج وماهيته، وبعض الأبحاث المتخصصة، التي اشتملت على كثير من العوامل، قصدت جمعها منها، وتقريبها، وتفسيرها بسبيل يقرب تناولها ويربط أولها بآخرها، ومن أشهر ما وقفت عليه مما صنف صياغة التخريج خاصة.

مصطلحات العزو والتوثيق في التخريج، د. يحيى الشهري،

تلبية المغيث في كيفية صياغة الأحاديث عند التخريج، د. نادي عبد الله محمد،

صياغة التخريج، أ. د. عبد الله الفالح،

٤- قواعد صياغة تخريج الأحاديث ومناهج العلماء فيها، د. سعد الدوسري.

توطئة:

مفهوم صياغة التخريج

الصِّياغـة في اللغة: بكسـر الصاد: مصدر»صَـاغ الشيء، يَصوغه، صَوغـاً: هيّأه على مثال مستقيـم، وسبكـه»[1]، ومنه: صيـغ الأداء عند المحدثين، وهي الألفاظ التـي يعبّر بها الراوي عن كيفية تحمله للحديث.

ويمكـن التعبير عـن مفهوم صياغة التخريج بأنها: « تهيئة معلومـات التخريج والتعبير عنها بصورة مستقيمة مطابقة لواقع المصادر، ومراعية للقواعد الحديثية، بصورة واضحة للقارئ»[2].

هكـذا عرفها أ. د عبـد الله الفالح، وأرى أن الصياغة وصف لممارسة تطبيقية فيمكن أيضاً أن يقال هي: وصف تحقق نواتج عمليات التخريج بصورة واضحة محددة وفق القواعد الحديثية.

المطلب الأول: عوامل التأثير العامة في منهجية صياغة التخريج.

١. تحقق أهلية المخرج.

يشير إلى هذا العامل قول ابن الصلاح» علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[3].

فصياغـة التخريـج ترتكز على التمكـن من علوم الحديـث، وتتأثر بذلـك صياغة التخريج قـوة وضعفـاً، فبمقدار معرفة المخرج بعلـم الرواية واطلاعه على مصـادر التخريج، وتمكنه من

(١) تاج العروس ٦/٢٣ مادة ص ا غ.

(٢) صياغة التخريج ص ١١.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث ص١٨٧، وراجع: التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل ص٢١٣.

علـم الدراية النظـري والتطبيقي، واكتسابه مهارات جمع الطرق، والقـدرة على استيعاب التباين فـي الأسانيد والمتـون، وتحرير اختلافات أئمة الحديث وفهـم اصطلاحاتهم الخاصة، والموازنة والترجيـح بيـن آرائهم[1]، مع قدرته علـى الاستفادة من المحتوى الرقمي مـن برامج، وتطبيقات ومواقع إلكترونية.

ثـم المهـارة في أسلوب الكتابة والتحريـر والتلخيص، والقدرة على إفهـام القارئ وإقناعه بأسلوب سهل بعيد عن الحشو والتكرار.

٢. ارتباط صياغة التخريج بوظائف المخرج.

تتكـون صياغـة التخريج من محصلة نتائج وظائف المخـرج، وأيما نقص في هذه الوظائف فهو مؤثر سلباً في الصياغة، فالوقوف على مصادر التخريج واختيار الطريقة المناسبة للتخريج، وتمييـز مـدارات الطـرق الأساسيـة والفرعية، ومعرفـة أحوال رجـال الأسانيد جرحـاً وتعديلاً، وطبقاتهـم فـي شيوخهم، تحليـل مواضع الاختلاف فـي الأسانيـد والمتون، والتأمل فـي الفوائد الإسنادية والمتنية، وتتبع: المتابعات، والشواهد، وأحكام النقاد والمخرجين الصريحة والضمنية على الرواة وأحاديثهم، وتطبيق شروط قبول الرواية.

جميع ذلك يجب استيفاؤه قبل الشروع في تحرير صياغة التخريج[2].

٣. تتأثر صياغة التخريج بالنتائج التراكمية لوظائف المخرج.

نتائـج وظائـف يعتمد بعضها علـى بعض، فكثيراً مـا يتعقب النقاد بعضهـم بسبب ذلك[3]، فالقصـور فـي أي وظيفـة منها مؤثر في باقي الوظائـف وستكون نتائج الصياغـة تبعاً لذلك غير صحيحة على سبيل المثال:

الضعف في جمع الطرق يترتب عليه الضعف في معرفة المتابعات.

الضعف في بيان حال الرواة يترتب عليه قصور في تحقق شروط قبول الرواية.

الضعـف فـي مقارنة المرويـات يترتب عليه ضعف نتائـج تحليل دراسة اختـلاف المرويات ...الخ.

---

(١) مما ألف في هذا: مهارات جمع طرق الحديث، ومهارة مقارنة المرويات كلاهما للأستاذ إبراهيم اللاحم.

(٢) انظر: تخريج الحديث ٧٥-١٣٥، صياغة التخريج ص ٢٧.

(٣) انظر لذلك أمثلة في دراسة محقق بيان الوهم والإيهام: ١/٣٦٧-٤٧٧.

٤. مراعاة خطوات محددة لجمع مادة الصيغة، وتنظيم مادتها لتحرير صياغة التخريج[١].

مرحلة الجمع والتنظيم هي أساس تحرير الصياغة؛ لأن استيفاء الجمع، وتصور طرق الحديث وألفاظه ومصادره، ثم تنظيمها بصورة صحيحة، تنبني عليها دراسة الحديث والحكم عليه.

والقصور في تنظيم المادة أو جمعها، طريق إلى اضطراب المخرج، وشتات ذهنه، وضعف دقة صياغته.

والمنهجية المنتظمة في جمع مادة الصياغة تعين المخرج على جمع المادة بصور وافية، خلافاً للعشوائية[٢]، فمن جودة المنهجية في جمع مادة الصياغة، السير على خطوات ثابتة على النحو التالي:

١- القراءة الاجمالية لتخريج الحديث.

٢- اختيار الطريقة المناسبة للوصول لمصادر العزو.

٣- جمع الطرق على سبيل الاستيعاب.

٤- مراعاة تمييز الرواة ومعرفة أحوالهم.

٥- رسم شجرة الأسانيد.

٦- تحديد مدارات الروايات.

٧- المقارنة بين الطرق والوقوف على مدى الاختلاف والاتفاق بينها في المتن والإسناد.

٨- النظر في المتابعات التامة والقاصرة.

٩- التحقق من شروط قبول الرواية.

١٠- تتبع أقوال الأئمة على الرواية، وتحليل الأقوال، والترجيح بينها بالقرائن.

١١- تطلب الشواهد عند الحاجة.

١٢- الحكم على الرواية وفق منهج المحدثين.

١٣- تحرير صياغة التخريج.

٥. التوسع عند جمع مادة التخريج، والتدقيق والانتقاء والتلخيص عند تحرير الصياغة

لا يلزم المخرج أن يسطر كل ما وقف عليه من مادة حال الجمع، بل يجب أن يطبق منهج

(١) انظر: بحث تلبية المغيث في كيفية صياغة الأحاديث عند التخريج، منشور بالمجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية مجلد ٣٩ ص ١٢٥٠.

(٢) انظر: صياغة التخريج ص٢٤.

المحدثين في قولهم «إذا كتبت فَقَمِّش، وإذا حدّثتَ فَفَتِّش»[1]، ومعناه التوسع عند التلقي والجمع، ويكون التدقيق والانتقاء عند الأداء والتحديث، فالمُخرج الجيد يحرص على الاستيعاب في مرحلة الجمع، ولا يترك شيئاً من المصادر والطرق وكلام أهل العلم، ثم يعمد إلى التدقيق والانتقاء والتلخيص عند تحرير الصياغة[2].

فمثلا يجب على المخرج التوسع في دراسة كل خلاف يقع في أسانيد الحديث، ولكن يثبت ملخص تلك الدراسة عند الصياغة، وهذا متعلق بنوع التخريج، والغرض منه، وهذا عامل مؤثر في صياغة التخريج يجب التنبه له.

٦. تأثر مادة التخريج بطريقة الجمع.

جمع مادة الصياغة يتأثر بالطريقة المختارة للتخريج عن طريق الإسناد، أو ألفاظ المتن، أو الكشف الموضوعي، أو الكشف بحال صفة في الإسناد أو المتن.

والشائع حالياً استخدام المحتوى الرقمي للجمع، وهذا مع كونه غير دقيق لا في المحتوى ولا النتائج، الاعتماد عليه كليا طريق للجهل بالمصادر، وضعف الصياغة غالباً، فيحسن الاستفادة من هذا المحتوى دون الاعتماد عليه كلياً مع لزوم الطرق المعتبرة للتخريج، مع العناية بتعدد طرق التخريج[3].

٧. أثر الاعتماد على القراءة الاجمالية.

تضعف شخصية المخرج عند الاتكاء على جهود المخرجين دون موازنة لمادتهم، مما ينتج عنه: قصور في استيعاب الطرق ومصادر العزو واستيفاء أحكام الأئمة، والتأثر بصياغة المخرجين، والتساهل في مراجعة أصول المنقولات، والاعتماد على الأحكام المنقولة دون تأمل وتحليل، والمسارعة بنقد أحكام الأئمة ووصفهم بالتساهل، أو التشدد، وضعف استيفاء أقوال الإمام الواحد موضعاً وزمناً، والتعصب لرأي المخرجين.

٨. مراعاة الغاية من التخريج لتحديد نوع صياغة التخريج.

يتنوع التخريج وفقاً للغاية منه، ويحكم ذلك طبيعة المادة المراد تخريجها[4]، ولذلك استعمل المحدثين التخريج المختصر، والمتوسط، والمطول، فكل مناسب لغرض المخرج، فكتاب البدر المنير مثال على التخريج الموسع، والتلخيص الحبير، يمثل التخريج المتوسط، ومنتقى خلاصة البدر المنير، مثال للتخريج المختصر[5].

---

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي٢/٢٢٠، والقمش: جمع الشيء من هنا وهناك. انظر: مختار الصحاح مادة ق م ش

(٢) انظر: صياغة التخريج ص ٢٦.

(٣) انظر: صياغة التخريج ص ٢٢.

(٤) انظر: المدخل إلى تخريج الأحاديث ص٩٩.

(٥) انظر: تخريج الحديث ٦٤-٦٨.

فـإذا كان المقصـود من التخريـج ضبط النص وتحريـر الألفاظ، وبيـان العلل، واختلاف الروايات فلا بد حينئذ من التخريج الموسع، واستيعاب المصادر الحديثية وأسانيدها وعللها.

وإذا كان موضـع التخريـج في بحث غير متخصـص في الحديث، فيناسبـه غالباً التخريج المتوسط.

وإذا كان الحديث وارداً في خطبة أو محاضرة مما لا يحتمل التطويل، فالأنسب هنا التخريج المختصر.

وقـد كان يكون التخريج متوسطاً في بحث ما لكن يحتاج الباحث في بعض الأحاديث للتوسع لغرضـ صحيح كتقوية الحديث بطرقـه، أو تحرير خلاف وارد فيه، أو توضيح الغامض أو المشكل في الإسناد أو المتن أو غير ذلك.

٩. استكمال عناصر صياغة التخريج.

تتكون صياغة التخريج من جزئين أساسين:

١-التوثيـق: يتضمن عزو الحديث للمصادر الحديثية، وموضعه منها، وبيان كيفية الإخراج، وذكر أسانيده وألفاظه، والباحث ههنا ليس له إلا وصف الواقع بصورة مختصرة واضحة.

٢-الدراسة: تتضمن كل ما يحتاج إليه للوصول إلى درجة الحديث، من ترجمة رواة الإسناد، وبيـان العلـل واختلافات الـرواة سنداً ومتنـاً، والترجيح بينها، وبيـان أحكام العلمـاء، وما يقوي الحديث أو يعارضه من الأسانيد أو المتون الأخرى.

والترتيـب الإجمالي لعناصر التخريج غالباً: العـزو للمصادر، مع حكاية للأسانيد، ثم سوق اختلاف المتون ونقل أقوال الأئمة مع مراعاة مناقشتها وربما تأخر ذكر بعضها لموضع أنسب.

وتكـون الصياغـة غالباً في سياق متصل غير مفصول بعناويـن فرعية، إلا إذا كان التخريج للحديـث بقصـد التدريـب، وربما بُدِء بالحكـم الإجمالي علـى الحديث وهو مؤخـر عملاً ومقدم وضعاً[١].

١٠. جمع الطرق مقدم على حكاية الألفاظ في صياغة التخريج

يقـول الحافظ ابن حجـر: «وإن المتعين على من يتكلم على الأحاديـث أن يجمع طرقها، ثم يجمـع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث»[٢].

(١) انظر: صياغة التخريج ص ١٥.

(٢) فتح الباري ٦/٤٧٥.

١١. اتباع بمنهج المحدثين في جمع الطرق، وتحديد مداراتها

من أهم وظائف المخرج جمع طرق الحديث على سبيل الاستيعاب، ثم اعتبار بعضها ببعض، ومقارنتها سنداً ومتناً، للوصول إلى مواضع الاتفاق والاختلاف، من الزيادة والنقصان، أو التفرد، أو العلل المتنية أو الإسنادية.

ومن أشهر الأقوال في ذلك: قول ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[١]، ولـذا قال الخطيب البغدادي: « والسبيل إلى معرفة علـة الحديث: أن يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[٢].

فأي خلل في جمع الطرق أو بيان اختلافها، له تأثير بالغ في صحة الحكم على الروايات.

ويتبـع ذلك في التأثير تحديـد مدارات الروايات الرئيسية والفرعيـة، وعلى دقة ذلك تتسق صياغة التخريج[٣].

١٢. مراعاة ضوابط العزو للمصادر الأصلية والفرعية

مراعاة العزو إلى المصادر الأصلية أمر محتم في صياغة التخريج، فلا يعزى إلى المصادر الفرعية إلا لمعنى كفقد المصدر الأصلي، أو فائدة.

والمصـادر الأصليـة هي علـى الأرجح أنها كل مصـدر يسوق بالإسنـاد نصوصه إلى قائله كالصحاح والسنن، والمسانيد، ويدخل فيها كتب الفنون المسندة ككتب التفسير والتاريخ والغريب وغيرهـا، فهـذه مصـادر أصلية لاعتمادهـا على الإسناد، وهـي ليست في درجـة واحدة من جهة الأولويـة والمؤلف والفن الذي تختص بـه والعصر الذي ألفت فيه، فمنها المتقدم والمتأخر، وثمة محل اتفاق، فالمصادر إلى القرن الرابع المسندة جميعها أصلية.

وأمـا المصادر الفرعية فهـي المصادر التي تنقل الأحاديث دون إسناد تام ككتب الأطراف، أو لا تذكر السند كمجمع الزوائد.

ويمكن أن ينظر للمصادر بقربها من عصر الرواية وبعدها عنه، فالقريبة التي تمر بأسانيد المصنفات هي أصلية كسنن البيهقي لاشتمالها على زيادات إسنادية أو متنية.

وأمـا البعيـدة فهي ملحقة بالفرعية مثل موافقة الخبر الخبر، فهذه لا يحسن العزو إليها إلا لحاجة كفقد المصدر أو زيادة معنى، وتضعف الصياغة عند العزو إلى ما لا يحسن العزو إليه[٤].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢١٢.

(٢) المصدر نفسه٢/٢٩٥.

(٣) انظر: تلبية المغيث في كيفية صياغة الأحاديث عند التخريج ص ١٢٥٩.

(٤) انظر: قواعد صياغة تخريج الأحاديث ١٥٨-١٦٣.

١٣. الالتزام بضابط استيعاب المصادر في التخريج

استيعاب الطرق من المصادر الأصلية منهج متبع عند المحدثين، لكن التوسع في استيعاب المصـادر ينبغي أن يكون لغرض صحيح إما لشهرة المصـدر أو شرطه أو قدم وفاة مؤلفه، أو قلة الوسائـط، أو فائدة إسنادية؛ كالتفرد، أو تصريح مدلس، أو تحقيق سماع مختلط، أو كشف مبهم أو مهمل ونحو ذلك، أو زيادة متنية من زيادة الألفاظ أو بيان سبب الورود، أو زمن الرواية، أو شرح غريب ونحوه.

قال العراقي «فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليه وإلا عزوته إلى من خرجه من بقية الستة وحيث كان في أحد الستة لم أعزه إلى غيرها إلا لغرض صحيح بأن يكون في كتاب التزم مخرجه الصحة أو يكون أقرب إلى لفظه في الإحياء»[١].

فمـن الأخطاء، تكلف استيعاب المصادر بغرض تكثير مصـادر العزو دون حاجة، ومن هذا أيضـاً تطلـب العزو للمصادر المتأخـرة، ويستثنى من ذلك ورود طريق لمصـدر متقدم يروي من طريقه المتأخر في سياق التخريج، كقول المخرج: أخرجه أبو داود ـ ومن طريقه رواه البيهقي.

١٤. مراعاة ترتيب المصادر في العزو والانتظام فيه

يجب أن يمتثل المخرج طريقة منتظمة في ترتيب المصادر، والترتيب له طرق:

- الترتيـب على سنة الوفـاة، وعلى هذا جرى السيوطي في الجامـع الصغير وغيره، وغالب طريقة الزيلعي.

- الترتيب وفق القوة والشهرة، فالصحاح ثم السنن ثم المسانيد ثم الموطآت.

- الجمـع بين الأمريـن: تقدم الكتب الستة على نسق (خ م د ت ن جه) ثم من بعد على سني الوفيات.

والأمثل الترتيب على سنة الوفاة، لبيان المتقدم من المتأخر ولسهولة العرض.

هـذا عند تعـدد المصادر أما إذا تعددت المصادر لمؤلف واحد فيقـدم الأشهر أو الأكبر أو الأقدم[٢].

١٥. مراعاة إخراج صاحبي الصحيح أو أحدهما للحديث

يجب على المخرج أن لا يهمل ذكر إخراج البخاري ومسلم، أو أحدهما للحديث أو معناه.

فهـذا محل تعقب، فقد تعقب المناوي، السيوطي في عـزوه أحاديث لغير الصحيح مع وجود الحديث في الصحيح، وعد ذلك من الغفلة[٣].

---

(١) انظر: المغني عن حمل الأسفار١/٧.

(٢) انظر: مصطلحات العزو والتوثيق ص ١٠٥.

(٣) انظر: فيض القدير ٤٢/٢، ٥٣/٢، ٨٦/٣.

كما يمكن الاقتصار عند العزو على الصحيح فحسب، ويفترق الحال وفق الغرض من التخريج، وهذا من منهج المحدثين.

قال الحسيني: «والواجب في الصناعة الحديثية أنه إذا كان الحديث في أحد الصحيحين لا يعزى لغيره البتة إلا إذا اقتضى الحال، ولكن لكل مقام مقال»[١].

١٦. العزو لمصدر متأخر، مع وجوده في مصدر متقدم

لا يسوغ عزو حديث لمصدر متأخر كالطبراني مع وجود الحديث عند متقدم كأحمد، فهذا محل تعقب من النقاد[٢].

١٧. الالتزام بمصطلحات العزو

ينبغي أن يفرق المخرج في العزو بين المصادر المسندة وغير المسندة فيستعمل في المصادر المسندة: أخرجه، خرّجه، رواه، وفي غير المسندة: أورده، ذكره، عزاه.

وفي المعلقات: علقه جازماً به أو مجزوماً به أو بصيغة التمريض أو بلاغاً في البلاغات، أو يقول: ذكره بلا إسناد في الكتاب المسند إذا لم يسند[٣].

١٨. توثيق العزو

ينبغي أن يذكر المخرج في الصياغة معلومات العزو من اسم المؤلف والكتاب، وبيان المنقول بتقديم وصف مطابق لواقع الكتاب المعزو إليه.

والعزو التام هو المشتمل على المعلومات البيانية للكتاب المخرج منه بذكر اسم الكتاب والباب، والجزء والصفحة، ورقم الحديث، والتفريق في جملة ذلك بحال نوع التخريج.

ومن الخلل في هذا الجانب القصور في بيان المعلومات البيانية، أو عدم الانتظام في ذكرها[٤].

١٩. الالتزام بإطلاقات المحدثين واصطلاحاتهم في العزو.

الإلمام بمصطلحات أهل الفن الخاصة والعامة من لوازم الصياغة الصحيحة.

فمن المصطلحات العامة: متفق عليه[٥]، الأربعة، الخمسة، الستة، الجماعة، والتسعة[٦].

ومن المصطلحات الخاصة: قول المجد ابن تيمية: متفق عليه، في كتابه المنتقى حيث يعني

---

(١) البيان والتعريف ١/ ٤.

(٢) انظر: فيض القدير٣/١٤٥.

(٣) انظر: المصدر نفسه٣/١٤٥.

(٤) انظر: تخريج الحديث، إشراف مركز إحسان ص١٥١.

(٥) الاتفاق عند المحدثين يراد به اتحاد الصحابي والمعنى للفظ. ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٣٦٤.

(٦) انظر: قواعد صياغة تخريج الأحاديث ص ١٦٨-١٦٩.

مـا اتفـق عليه الإمام أحمد بن حنبـل والبخاري ومسلم، وهذا اصطلاح لـه خاص به لم يعرف إلا له[1].

ومن الاطلاقـات: قولهم أخرجه بأصله، فالمراد مجمل الحديـث دون بقية ألفاظه وحروفه وكثيراً ما يقال: الحديث أصله في الصحيحين أو في الصحيح، والمراد أن بعض ألفاظه أو مجمل معنـاه، وعليه ينبغي التنبه إلـى وصف الكتب المخرجة على الصحيحيـن أو التي تروي من طريق المصنفات كالبيهقي في قوله: أخرجه البخاري ومسلم.

إذ لا يـدل هذا علـى أكثر من أن المخـرَّج أصل الحديث، بخلاف مختصـرات الصحيحين سوى الجمع بينهما للحميدي، كما نبه على هذا ابن الصلاح ولا بد من النظر في تطابق الألفاظ.

المطلب الثاني: عوامل التأثير المتعلقة بحكاية الأسانيد.

٢٠. مراعاة معرفة أصل الحديث عند حكاية الأسانيد

يجـب قبل الصياغة معرفة أصل الحديث ومخرجه، وهو الراوي أو الرواة الذين تدور عليهم أسانيد الحديث، ويعتنى بتتبع مدار الرواية ولو اختلفت الألفاظ بالزيادة أو النقص[2].

قـال الزيلعـي» فالمحدث إذا قال: أخرجه فـلان، فإنه يريد أصل الحديـث لا بتلك الألفاظ بعينها، ولذلك اقتصر أصحاب الأطراف على ذكر طرف الحديث».

وقـال أيضاً: «وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث، فينظر من خرجه ولا يضره تغير بعض ألفاظه، ولا الزيادة فيه أو النقص»[3].

٢١. اختيار الطريقة الأنسب لحكاية طرق الأسانيد

يحدد المخرج الطريقة الأنسب لحكاية الأسانيد، ووفقاً لذلك تحرر صياغة التخريج، وبقدر حسن اختياره تتأثر صياغته، وترد طرق حكاية الأسانيد إلى ثلاثة طرق:

طريقة المتابعات: هي الأصل في صياغة التخريج، إذ يتحقق بها منهج المحدثين في اعتبار الروايات، ومقارنتها.

طريقـة المـدارات: تستعمل كثيراً فـي تخريج الأحاديـث التي لا تكثر فيهـا العلل وخلافات الرواة.

طريقـة الخـلاف: تستعمل في الأحاديـث المعلـة والمضطربة، والتي يقـع فيها خلاف بين الرواة.

قـد يحتاج المخرج في كثير من الأحاديث سلوك أكثـر من طريقة في تخريجه وفق الأنسب

---

(١) انظر: نيل الأوطار ١/٢٤-٢٥، قواعد صياغة التخريج ص ١٦٩.

(٢) انظر: قواعد صياغة تخريج الأحاديث ومناهج العلماء فيها ص ١٦٩.

(٣) انظر نصب الراية ١/٢٠٠، ٣/٥٤.

له وكلما بعد عن التكرار كان أجود.

والطريقة الأولى هي الأصل في صياغة التخريج، ويمكن بها النظر في كل راو: هل تفرد بالحديث تفرداً مطلقاً أو نسبياً عن شيخ معين، أم وافقه غيره، أم رواه غيره لكن خالفه في إسناده أو متنه.

وتسلك هذه الطريقة بتعيين طريق من طريق الحديث يتم رد طرق الحديث الأخرى إليها، وقد تكون الطريق معيّنة مسبقاً كمن يحقق كتاباً مسنداً، فيكون إسناد الكتب الذي يحققه هو الأصل، ويرتب جميع الطرق بالنسبة إليه.

فإن لم تكن معيّنة فيمكن للباحث تعيين الإسناد الأساس باعتبار قدم المصدر، أو شرطه، أو فائدة إسنادية أو متنية.

وترتب المتابعات الأقرب فالأقرب للإسناد المعتمد، فتذكر المتابعات التامة ثم القاصرة.

وطريقة حكاية الأسانيد على المدارات عادة تستخدم عند وجود تفرد وإعلال، وتعتمد على المدار، ويعبر عنه أحياناً بمخرج الحديث.

وإذا كان للحديث طرق متعددة ترجع لأكثر من مدار، فيبدأ بتلخيص الطرق على المدار الأول، ثم ينتقل للمدار الثاني، ثم للأسانيد الأفراد.

وترتب مدارات الحديث حينئذ، وفقاً لشهرتها ـ التي تعتمد على كثرة من روى تلك الطريق ـ أو صحتها، أو تحقق اتصالها.

أما حكاية الأسانيد على طريقة الخلاف فتستعمل في الأحاديث التي وقع الاختلاف في أسانيدها أو متونها.

ويحسن عزو الحديث مع ذكر الوجوه المختلف فيها، فلا يقع المخرج في تكرار تسمية المصادر وإعادة ذكر الخلاف فإن هذا تكرار لا حاجة له، فذكر الاختلاف إجمالا ثم تفصيله تكرار زائد، وهذا عامل مؤثر في جودة تلخيص عبارات صياغة التخريج.

ومن العوامل المؤثرة في الصياغة المتعلقة بهذه الطريقة عند تعدد الخلاف، أن يعتنى بالخلاف الأكبر، ويدمج فيه الخلاف الأصغر[1].

٢٢. مراعاة استعمال عبارات تلخيص ذكر الأسانيد في صياغة التخريج

من العوامل في تحرير صياغة التخريج الالتزام باستخدام عبارات المحدثين في ذكر الطرق مثل:

كلهم: تستعمل بعد ذكر طرق متعددة إلى رواة كثيرين، وكل هؤلاء الرواة يروون هذا الحديث

(١) انظر صياغة التخريج ٤٤-٥٤.

عن شيخ واحد فيقال مثلاً: كلهم عن الزهري به.

ثلاثتهم، أربعتهم، خمستهم ونحوها في العدد: تستعمل مثل لفظ «كلهم» المتقدم، لكنها أولى منه لضبط عدد الرواة، وإنما يحسن ذلك إذا لم يزد عدد الرواة عن التسعة.

به: أي بالإسناد المتقدم ذكره، وتستعمل للاستغناء عن إعادة إسناد تقدم ذكره، فيقال: عن الزهري به، ولا بد في استعمالها من إسناد تام مذكور قبله، ولا تستعمل عقب الصحابي، بل يقال: فذكره، والأصل أنه إذا أطلق لفظ: «به» فإنه يشمل الإسناد والمتن ما لم يقيّد.

أخرجه من طريق فلان: تستعمل إذا حذف المخرج شيئاً من الإسناد بين المصدر وبين الراوي.

أخرجه عن فلان: تستعمل إذا كان المصدر يرويه مباشرة عن فلان دون واسطة.

اختلف عنه أو عليه: تستعمل العبارتان لبيان الاختلاف على راوٍ.

وتابعه، ووافقه: عند عطف رواية راوٍ على آخر، اتفقا على إسنادها ومتنها، وإذا كان الاختلاف جزئياً يقال: وتابع فلان لكنه زاد فيه كذا.

وخالفه: عند عطف رواية راوٍ على آخر مخالف له في الإسناد أو المتن.

مقروناً بغيره: إذا رواه المؤلف عن عدة رواة، وأراد المخرج أن يكتفي بذكر واحد منهم.

ولم يذكر فلاناً، وأسقط من إسناده فلاناً، وزاد فيه فلان بين فلان وفلان: كل ذلك من عبارات بيان الفروق بين الأسانيد.

كرواية فلان: تستعمل للاستغناء عن إعادة إسناد، فتحال رواية راوٍ إلى رواية راوٍ آخر تقدمت روايته[1].

(١) انظر صياغة التخريج ص ٥٤-٥٥.

المطلب الثالث: عوامل التأثير المتعلقة بحكاية المتون

٢٣. مراعاة منهجية كيفية التمييز بين الألفاظ عند الصياغة

تجب العناية بألفاظ الرواية حال الجمع وتمييز الفوارق بينها، وذلك بكتابة لفظ كل مصدر تاماً أثناء الجمع، أو اعتماد لفظ أحد المخرجين وكتابته، وتدوين ما يختلف به كل راوٍ أو مصدر عن اللفظ الذي اعتمده المخرّج أولاً، وينبغي العناية بجميع الفروق المؤثرة خاصة.

والأصل في ذكر لفظ الحديث عند التخريج أن يبدأ بذكر لفظٍ للحديث، ويعزى لمخرجيه، ويعيّن من أخرجه بهذا اللفظ، ثم تذكر فروق الألفاظ بين المخرجين.

فيجب على المخرِّج اعتماد لفظ ليرد القارئ إلى أصل يمكن من خلاله تصور لفظ الحديث، ورد بقية الألفاظ إليه.

وقد يتعين اللفظ بنوع البحث كالتحقيق، أو الدراسة لكتاب معين، أما إذا كان البحث مطلقا فيحسن اعتماد لفظ وفق ضابط مختار مثل الصحة أو تمام اللفظ أو الأنسب للترجمة، أو عناية المصدر بتحرير الألفاظ، أو تقدم وفاة المؤلف أو شهرة كتابه ونحو ذلك كالفوائد المتنية مع التنبه إلى أن هذه الاعتبارات قد لا تتحقق في كل رواية.

ولصياغة مقارنة الألفاظ حالتان:

الحالة الأولى: أن تتشابه ألفاظ المخرجين، بحيث لا يكون الفرق بين الألفاظ إلا في حروف يسيرة، أو في كلمة مقاربة لا تؤثر في معنى الحديث.

وفي هذه الحال يذكر لفظ الحديث، ويعزى لجميع المخرجين، ويعين صاحب اللفظ، وذلك بعبارة: (واللفظ لفلان)، فيفهم من العبارة أن ألفاظ بقية المخرجين متقاربة.

وأما إذا كان المقام مقام اختصار والألفاظ مختلفة كثيراً لكنها متقاربة في المعنى فيمكن أن يعين اللفظ المختار ويقال: والمعنى واحد.

الحالة الثانية: أن يقع بين ألفاظ المخرجين اختلاف مؤثر، فيلزم حينئذ التفصيل، وبيان ألفاظ المخرجين، وعزوه لأصحابها بعد المقارنة.

ويكون ذلك باعتماد لفظ أحد المخرجين، ثم ذكر فروق الألفاظ الأخرى من زيادة ونقص ومخالفة[١].

٢٤. مراعاة استخدام عبارات مقارنة ألفاظ المتون

للمحدثين عبارات محددة في منهج تمييز ألفاظ الروايات، ينبغي الالتزام بها عند تحرير صياغة التخريج، وهي على النحو التالي:

---

(١) انظر صياغة التخريج ص ٥٩-٦٣، وتلبية المغيث في كيفية صياغة الأحاديث عند التخريج ص ١٢٤٥-١٢٤٧.

١- عبارات مقارنة ألفاظ المتون العامة

يستخدم عند تطابق الألفاظ: بلفظه، بلفظ حديث فلان، بمثله، بمثل رواية فلان.

وعند إخراج الحديث تاماً، والمعنى واحد، وإن اختلفت بعض الألفاظ في الروايات: بتمامه، بطوله.

وعند وقوع الاختلاف في كلمات يسيرة، والتطابق في بقية الألفاظ: بلفظ مقارب، بنحوه.

وحال اختلاف الألفاظ، واتفاق الروايات في المعنى: بمعناه.

٢- عبارات مقارنة ألفاظ المتون المزيدة

يشار عند وجود ألفاظ مزيدة بقوسين، فيقال: وفي حديث فلان: (...) وفي حديث فلان، أو يقال: بزيادة لفظة كذا، أو بزيادة في أوله أو أثنائه أو آخره.

كما يجب التنبيه إلى سياق الخبر إن ورد مطولاً، أو مشتملاً على قصة، أو سبب ورود ونحوه.

٣- عبارات مقارنة ألفاظ المتون الناقصة

يعبر عند وجود نقص في الرواية حال المقارنة، إذا ذكر جزء من لفظ الرواية، بعبارة: ببعضه، أو مختصراً.

وإذا اقتصر المصدر على تخريج أول اللفظ، ولم يذكر آخره، يقال: وانتهى حديثه إلى قوله، كما يقال لتوضيح النقص أيضاً: ولم يذكر قوله كذا، أو ولم يذكر أول الحديث أو آخره، وليس في رواية فلان كذا.

٤- عبارات مقارنة ألفاظ المتون الأخرى

ويستخدم في المقارنة أيضاً عبارة: بتقديم وتأخير، ويحسن بيان اللفظ المقدم أو المؤخر.

ويقال أيضاً عند الاختلاف اليسير: مع اختلاف يسير، ويستعمل غالباً في بيان اختلاف ألفاظ الرواة، لا اختلاف المصادر، قولهم: يزيد بعضهم على بعض.

ويعبر إذا ساق المصدر الحديث في أكثر من موضع من كتابه، وفرق لفظه، عبارة: أخرجه مفرقاً.

ويعبر عند تخريج لفظ حديث وجدت بعض ألفاظه أو معانيه في المصادر الحديثية لكنها ليست مجتمعة أو موافقة للفظ المخرج، بقولهم: ولم أره بهذا السياق[1].

٢٥. مراعاة جمع نظائر المتون بعضها لبعض والتعبير بلفظ يشملها

ذكر جميع المتون أو التعبير عن كل متن دون جمع النظائر بعضها لبعض والتعبير بلفظ

(١) انظر صياغة التخريج ص ٦٥، تخريج الحديث ص ٨٦.

يجمعها أو تكراره، أمر خلاف منهج المحدثين في التخريج[1].

قال أبو عبد الله الحاكم: « مما يلزم الحديثي من الضبط والاتقان إذا روى حديثا وساق المتن ثم أعقبه بإسناد آخر أن يفرق بين أن يقول مثله أو نحوه، فإنه لا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن يقف على المتنين جميعا فيعلم أنهما على لفظ واحد، وإذا لم يميز ذلك جاز أن يقول نحوه.»[2].

٢٦. الالتزام بالدِّقة في العزو والأمانة العلمية بنسبة اللفظ

الدِّقة في العزو، والأمانة العلمية بنسبة اللفظ إلى قائله أو راويه أو مخرّجه، وجمع ألفاظ الحديث المختلفة بتتبع واستقصاء، والقدرة على تعيين الألفاظ الثابتة في الأحاديث، والزيادات المدرجة من خلال الترجيح بين الألفاظ واعتبار منازل رواتها ومخرجيها، كل ذلك من مقتضى صياغة التخريج المعتبرة، وأي خلل في هذا الجانب مؤثر على صحتها.

المطلب الرابع:

عوامل التأثير المتعلقة بصياغة المتابعات والشواهد والحكم على الروايات

٢٧. الاعتبار ضابط رئيس لا يمكن إهماله في الحكم على الرواية

لا بد للمخرج إتقان ضابط الاعتبار، فهو أمر لا يسعه إهماله، وإلا كان حكمه مجانباً للصواب[3].

٢٨. مراعاة صلاحية المتابعات والشواهد للاعتبار

الاشتغال بتتبع الطرق الواهية مع وجود الطرق الصحيحة، عمل مخل في الصياغة المحررة، إذ لا فائدة للطرق الواهية بوجود الطرق الثابتة، والاشتغال عما ثبت بتتبع الواهي والمنكر مذموم[4].

ويجب أن يكتفى بالمتابعات والشواهد الصالحة ولا يضم إليها ما لا يصلح للاعتبار، وقد يشار إليها إشارة، أما إذا لم يوجد غيرها فيمكن إيرادها على وجه مختصر.

ومن هذا الباب أيضاً الاكتفاء بدراسة الطرق بعد مدار الرواية، والتراخي في دراسة رواتها قبله، فقد يكون فيها من لا يصلح للاعتبار[5].

---

(١) انظر: تلبية المغيث في كيفية صياغة الأحاديث عند التخريج ص ١٢٤٥.

(٢) سؤالات السجزي للحاكم ص ٤٨.

(٣) انظر: المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها ص ١٣٠.

(٤) انظر: شرف أصحاب الحديث ص ١٢٥.

(٥) انظر: النكت على ابن الصلاح ٤٠٩/١.

٢٩. التدقيق في لفظ المتابعات والشواهد

يجب على المخرج إدراك الموافقة بين حديث الأصل وما ورد في المتابعات والشواهد وتحرير ذلك في الصياغة، والتعبير بما يناسب ذلك من موافقة تامة أو موافقة من حيث المعنى، ونحو ذلك.

فينبغي الاهتمام بإدراك مدى الموافقة في المتفق عليه خاصة في لفظ الصحيحين.

كما أن الشاهد إذا كان حديثا مطولا فالمتعين أن يكتفى بما يوضح موضع الشاهد منه ولا يحسن إيراد الحديث بطوله، وإنما يشار إلى محل الشاهد، أو موضوع الحديث، أو أشهر جملة فيه، أو يذكر طرفه ويشار لباقيه المحذوف[١].

٣٠. مراعاة ما يثبت من محتوى في تحرير صياغة الشواهد

يجب على المخرج دراسة الشواهد دراسة تامة كحديث الأصل، ولكن لا يثبت في الصياغة إلا ملخص تلك الدراسة، فلا يستوي محتوى الصياغة لحديث الأصل مع صياغة الشواهد.

٣١. مراعاة بيان حكم الروايات

الصياغة المكتملة يحرر فيها الحكم على المرويات، والأعم الأغلب أن يذكر الحكم عقب استيفاء الكلام على الرواة ومصادر العزو، وقد يذكر الحكم أول الصياغة.

٣٢. نقد الأحكام والترجيح بينها من سمات ظهور شخصية المخرج

الاكتفاء بذكر أقوال الأئمة دون نقدها لا تظهر معه شخصية المخرج، فيجب على من عنده ملكة، أن يجتهد في بيان ما ترجح له، ويفسر وجه المخالفة لما وقع له.

وينبغي الابتعاد عن التسرع في النقد، والتنبه إلى تغير اجتهاد الأئمة ومراجعة آخر أقوالهم، كما يلزم حال النقد مراعاة شرائط الأئمة العامة فيما قعدوه في مقدمات مؤلفاتهم.

٣٣. ترك الجزم بالحكم فيما لا يوجد له مستند ظاهر

الأولى عدم الجزم بالحكم إذا افتقر المقام إلى حكم عن أئمة النقد، فيحسن للناقد البصير تصدير الحكم في مثل هذا الأحوال بلفظ محتمل كلعل، أو كأنه الراجح، ونحوه.

وقد استحسن السيوطي وآخرون الاكتفاء بالحكم على إسناد الحديث، وهذا مجود لدى المتقدمين كالدارقطني رحمه الله[٢].

٣٤. استحضار أن لكل حديث ذوق ونظر ليس للآخر

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الراوي إما أن تقبل روايته مطلقا أو مقيداً، فأما

---

(١) انظر: صياغة التخريج ص٦٣، قواعد صياغة التخريج ص١٧٣.

(٢) انظر: تدريب الراوي (١٤٨/١)، قواعد صياغة تخريج الأحاديث ص ١٨٣.

المقبــول إطلاقاً فلا بد أن يكون مأمون الكذب بالمظنة، وشرط ذلك العدالة وخلوه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التي يظن معها جواز الوضع، وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان، وأما المقيد يختلف باختلاف القرائن ولكل حديث ذوق ويختص بنظر ليس للآخر»».

ثــم قــال رحمه الله: كم من حديث صحيــح الاتصال، ثم يقع في أثنائــه الزيادة والنقصان فرب زيادة لفظة تحيل المعنى ونقص أخرى كذلك ومن مارس هذا الفن لم يكد يخفى عليه مواقع ذلك ولتصحيح الحديث وتضعيفه أبواب تدخل وطرق تسلك ومسالك تطرق»[1].

وقــال ابــن رجب معلقاً علــى قول الإمام الشافعــي، ليس الشاذ من الحديــث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم.

«وأمــا أكثــر الحفــاظ المتقدمين فإنهم يقولون فــي الحديث إذا انفرد به واحــد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[2].

(١) مجموع الفتاوى (٤٧/١٨). شرح علل الترمذي (٥٨٢/٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٥٨٢/٢).

الخاتمة

الحمـد للّه الـذي بنعمته تتـم الصالحـات، والصلاة والسلام علـى سيد البشـر، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اشتمـل هذا البحث على أبرز معالم عوامل التأثير في منهجية صياغة التخريج، فشمل (٣٤) عاملاً، توزعت على مطالب البحث على النحو التالي:

(١٩) عاملاً للتأثيرات العامة في منهجية صياغة التخريج.

(٣) عوامل في التأثيرات المتعلقة بحكاية الأسانيد.

(٤) عوامل للتأثيرات المتعلقة بحكاية المتون.

(٨) عوامل في التأثيرات المتعلقة بحكاية المتابعات والشواهد والحكم على الروايات.

وهـذه العوامل يشد بعضهـا بعضاً، والمؤمل أن مراعاتها سيحقق صياغة مناسبة في تخريج الأحاديث، والبحث محاولة لوضع لبنة في هذا الموضوع، والعوامل كثيرة، واستيفاؤها لا يتسع وهذا المقـام، وحسـب الباحث أنه اجتهد، بجهـد مقل، فأتى على أهمها، ويوصي بـأن تكثف الدراسات لبسـط القول حول هذه العوامل وضرب الأمثلة لها، مع النظر في استعمال المخرجين المتقدمين لها ولنظائرها، واللّه ولي التوفيق.

فهرس المصادر

بيـان الوهـم والإيهام الواقعين فـي كتاب الأحـكام، لعلي بن محمد، ابـن القطان ت ٦٢٨ه، تحقيق د. الحسين آيت، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط/١.

البيان والتعريف فـي أسباب ورود الحديث الشريف، لإبراهيم بن محمد الحسيني، تحقيق، سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان.

تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، دار الفكر.

التأصيـل لأصـول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، لبكر أبي زيـد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط/١٤١٣،١هـ.

تخريج الحديث، إشراف مركز إحسان لدراسات السنة. ط/٢، ١٤٤٣هـ.

تخريج الحديث، عبد العزيز الشايع، الدار المالكية، تونس، ط /٤، ١٤٣٨هـ.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن، السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف نشر مكتبة الرياض الحديثة الرياض، السعودية.

تلبية المغيث في كيفية صياغة الأحاديث عند التخريج، للدكتور: نادي عبد الله محمد، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية مجلد ٣٩، عام ٢٠٢٠.

الجامـع لأخـلاق الـراوي وآداب السامـع، لأحمـد الخطيب البغـدادي، تحقيـق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية ١٤٠٣هـ.

سـؤالات مسعـود السجزي لأبي عبـد الله الحاكـم النيسابوري، المحقق: محمـد الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة– القاهرة، مصر، ط/١، ١٤٢٧ هـ.

شـرف أصحـاب الحديث، لأحمد بن علـي بن ثابت الخطيـب البغدادي، تحقيـق د. محمد أوغلي، نشر دار إحياء السنة، أنقرة، تركيا.

صياغة التخريج، أ. د. عبد الله الفالح، مكتبة الميمنة، المدينة، السعودية، ط/١٤٤٠هـ.

فتـح البـاري شرح صحيـح البخاري، لابـن حجر العسقلانـي، نشر دار المعرفـة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، المكتبة التجارية، مصر، ط/١، ١٣٥٦ه.

قواعـد صياغـة تخريج الأحاديث ومناهـج العلماء فيها، د. سعد الدوسـري، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلد ٣١/ عدد ١٠٤، جامعة الكويت،١٤٣٧هـ.

المدخـل إلـى تخريـج الأحاديث والآثـار والحكم عليها، د. عبـد الصمد بكـر آل عابد، دار الطرفين، الطائف، السعودية ط/٢، ١٤٣٢هـ.

مصطلحـات العزو والتوثيق فـي التخريج، د. يحيى الشهري، بحث منشـور في مجلة سنن، العدد ١ محرم ١٤٣١هـ.

معرفـة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، المحقـق: عبد اللطيف- ماهر الفحل، نشر: دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢٣ هـ.

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لعبد الرحيم العراقي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان ط١، ١٤٢٦هـ.

مهارات جمع طرق الحديث، أ. د. إبراهيم اللاحم، مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، العدد (٢) ١٤٣٣هـ.

مهـارات مقارنـة المرويـات، أ. د. إبراهيم اللاحم، نشـر مؤسسة الريان، بيـروت، لبنان، ط/١، ١٤٣٣هـ.

النكـت على ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، الجامعـة الإسلامية، المدينة، السعودية، ط/١ ،١٤٠٤ هـ.

نيل الأوطار، لمحمد الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، نشر دار الحديث، مصر، ط/١، ١٤١٣هـ.